الصراع الاستعماري البريطاني – الايطالي في البحرين المتوسط والأحمر ١٩٣٦ – ١٩٣٨

أ. م. عصام خليل محمد إبراهيم الصالحي
الجامعة العراقية / كلية الآداب
قسم التاريخ

توطئة :

بإنتهاء الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨ م ، تكون بريطانيا قد خرجت من الحرب منتصرة ، إلا أنها كانت تعاني من أزمة اقتصادية ومالية صعبة للغاية ، وجيش مُتعَب يحتاج إلى إعادة تأهيل . وقوات بحرية شبه مُدَمرة ، وفقدت ثلثي سفنها ومُعداتها ، ومدن مُهدمة وطرق وجسور خَرِبة ، وعلى الرغم من ذلك ، فقد كانت قد بسطت سيطرتها على مستعمراتها في شبه القارة الهندية والخليج العربي وبلاد فارس والعراق وفلسطين وشرق الأردن وعدن ومضيق باب المندب وأجزاء من الصومال والبحر الأحمر ومصر والسودان وقبرص وكريت وجزر البليار في البحر المتوسط ، وعلى أجزاء واسعة من سواحلهِ وجزرهِ ، وسواحل البحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندي والخليج العربي (١) .

كان الهدف الأهم لبريطانيا هو تأمين طرق مواصلاتها بشكلٍ كامل إلى مستعمراتها في الهند ، وقد تحقق لها ذلك ، من خلال فرض سيطرتها على السواحل الهندية ، ومنفذي الخليج العربي المتمثلة بالبصرة ومضيق هرمز .وباحتلالها خليج عدن ومضيق باب المندب تكون قد فرضت سيطرتها الكاملة على المنفذ الجنوبي للبحر الأحمر ، وقيامها على قناة السويس قد وفر لها السيطرة على المنفذ الشمالي للبحر الأحمر المؤدي إلى البحر المتوسط ، وبذلك يصبح الحوض الشرقي للبحر المتوسط تحت سيطرتها ، وكذلك الحال بالنسبة إلى حوضهِ الغربي من خلال سيطرتها على مضيق جبل طارق المؤدي إلى المحيط الأطلسي (٢) .

حاولت بريطانيا خلال المدة التي أعقبت معاهدة فرساي أن تستثمر انتصارها على دول الوسط بالمحافظة على الوضع الراهن سواءاً في أوربا أو خارجها ، لتثبيت مركزها وإعادة بناء ما دمرته الحرب ، لذلك نلاحظها ، قد لجأت إلى استخدام سياسة الاسترضاء مع ألمانيا ومحاولة عدم الصِدام معها . وفي الوقت نفسه ، عمدت إلى تقوية تحالفها مع فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ، لمواجهة المد المتصاعد للقوة العسكرية والاقتصادية لألمانيا وحلفائها (٣) .

أما ايطاليا ، فبعد أن نجحت في تحقيق وحدتها القومية عام ١٨٦٩ م ، حاولت الدخول في المجال الاستعماري ، يحذوها الأمل بتحقيق حلم بعث الإمبراطورية الرومانية من جديد . وأكد العديد من المفكرين والسياسيين القوميين الايطاليين على رسالة ايطاليا بالزعامة في البحر المتوسط ، وعلى رسالتها الأبدية في نشر الحضارة والحرية ، ونادوا بحق ايطاليا الطبيعي في أن يكون لها ممتلكات ومستعمرات في قارتي آسيا وأفريقيا ، لنشر الحضارة والتمدن في ربوعها (٤) .

كانت فكرة التوسع والاستعمار و لا سيما في حوض البحر المتوسط ، ماثلةً أمام أنظار المفكرين والسياسيين الايطاليين ، وحاضرة في صُلبِ تفكيرهم ، ومهدوا لتنفيذ تلك الفكرة من خلال خطبهم وشعاراتهم ومقالاتهم الصحفية وكتبهم ، وأكدوا على أن الأمة العظيمة لا بُد أن تحصل على المستعمرات ، وأن تمد نفوذها وتُوَسِع ممتلكاتها حول البحار . وأن من أولى مهام ايطاليا السياسية ، السيطرة على البحرين الأبيض المتوسط والأحمر ومنافذهما ، والتحكم بالدول المُطلة عليهما ولاسيما الدول القاطنة على حوض البحر المتوسط بحكم قربها من ايطاليا (٥)، لذلك شهِدت مناطق ودول الشمال الأفريقي ولاسيما خلال الرُبع الأخير من القرن التاسع عشر هجرة ايطالية واسعة ، وازدادت تلك الهجرة بعد الاحتلال الفرنسي لتونس عام ١٨٨١ م ، كما شملت تلك الهجرة بلاد مصر(٦) .

ومن أجل حماية وضعها في البحر المتوسط ، وتأمين نجاح خططها المستقبلية الاستعمارية فيهِ ، اتجهت ايطاليا إلى توثيق علاقاتها ببريطانيا ، فعقدت معها اتفاقية سرية عام ١٨٨٧ م ، تهدف إلى الحفاظ على الوضع الراهن في البحر المتوسط (٧). وأبرمت على منوالها اتفاقية أخرى مع اسبانيا في نفس العام (٨) . ثم وقَعَت اتفاقاً مع ألمانيا والنمسا – المجر ، المعروف بالاتفاق الثلاثي نهاية عام ١٨٨٧ م ، الذي تضمن

التزام ألمانيا والنمسا – المجر بالوقوف إل جانب ايطاليا لتعزيز مركزها في البحر المتوسط ، ومحاولة ردع فرنسا ومنعها من احتلال مراكش أو ليبيا [٩] .

كانت ايطاليا قد أنشأت أول مستعمرة لها في ميناء عصب الأرتيري على الساحل الغربي للبحر الأحمر عام ١٨٨٢ م ، ومن ثم بدأت بتعزيز قواتها العسكرية في أريتريا ، وحولتها إلى مستعمرة ايطالية في شرق أفريقيا بإدارة الجنرال اوريرو orero (١٠) . وواصلت توسعها على الساحل الصومالي ، فضمت أجزاء واسعة من الصومال إلى مستعمراتها [١١] . ومن أجل تثبيت ممتلكاتها الاستعمارية هناك، عقدت اتفاقاً خاصاً مع بريطانيا عام ١٨٩١ م ، ووقع الطرفان اتفاقاً آخر عام ١٨٩٤ م ، يهدف إلى تعيين الحدود بين الممتلكات البريطانية والايطالية في منطقة شرق أفريقيا والقرن الأفريقي [١٢].

أيقن الساسة الايطاليون ، ضرورة التفاهم مع فرنسا ، صاحبة الشأن الأكبر في الشمال الأفريقي ، لضمان مصالحهم في حوض البحر المتوسط . فجرت مفاوضات سرية بين الحكومتين الايطالية والفرنسية عام ١٩٠٠ م ، توصل خلالها الطرفين إلى تبادل مذكرات سرية ، حُدِدَت فيها المصالح المتبادلة بين الدولتين في مناطق البحر المتوسط[١٣]. ولعل أهم ما ورد في المذكرتين ، رفض الحكومة الايطالية لكل تدخل أجنبي في الشؤون المراكشية ، وذلك يعني دعماً للمصالح الفرنسية في مراكش ، مقابل أن تتنازل فرنسا عن أي أطماع لها في ليبيا ، وذلك يعني دعماً للمصالح الايطالية في ليبيا[١٤] .

ولتأمين مصالحها الاستعمارية في ليبيا بشكلٍ كامل ، عقدت الحكومة الايطالية اتفاقاً مع الحكومة البريطانية عام ١٩٠٢ م ، تضمنَ اعترافاً بريطانياً بالمصالح الايطالية في ليبيا ، مقابل اعتراف ايطاليا بالمصالح البريطانية في مناطق وادي النيل التي تشمل كل من مصر والسودان [١٥] .

سعت بريطانيا إلى تشجيع ايطاليا لمد نفوذها الاقتصادي في الدول المُطلة على البحر الأحمر ، لمنافسة وتحجيم النفوذ الفرنسي في هذهِ الدول . فدعت إلى عقد الاتفاق الثلاثي (الايطالي – الفرنسي – البريطاني) في عام ١٩٠٦ م ، الذي تم بموجبهِ تعيين مناطق النفوذ الاقتصادي للدول الثلاث في البحر الأحمر ، فقد أمَن الاتفاق المصالح البريطانية في جميع مناطق وادي النيل ، وحددت المصالح الفرنسية في جيبوتي وأجزاء من الصومال ، ومناطق ما وراء الساحل الصومالي ، أما ايطاليا فقد حددت مصالحها في

أريتريا والصومال والمناطق التي تربط هاتين المستعمرتين بالعاصمة الحبشية ، أديس أبابا [١٦] .

شرعت ايطاليا بتعزيز مؤسساتها الاقتصادية والثقافية في ليبيا ، وزادت في حجم التبادل التجاري معها ، وهيأت الأوضاع الداخلية الليبية بما يساعدها على انجاز هدفها الاستعماري باحتلال ليبيا ، وقد تحقق لها ذلك في خريف عام ١٩١١ م ، فاضطرت الدولة العثمانية إلى التوقيع على معاهدة لوزان عام ١٩١٢ م مع ايطاليا ، تعهدت بموجبها الدولة العثمانية بسحب قواتها من ليبيا ومنحها الاستقلال الداخلي [١٧] . فسارعت كل من فرنسا وبريطانيا واسبانيا والعديد من الدول الاوربية الاخرى إلى الاعتراف بالاحتلال الايطالي لليبيا [١٨] .

في عام ١٩١٥ م ، أعلنت ايطاليا اشتراكها في الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ – ١٩١٨ م) ، إلى جانب دول الوفاق الودي ، تنفيذاً لمعاهدة لندن السرية التي وقعتها مع كل من فرنسا وبريطانيا في نيسان ١٩١٥ م [١٩] . وفي مؤتمر الصُلح الذي عُقِدَ في باريس عام ١٩١٩ م ، لم تحصل ايطاليا على ما وُعِدَت بهِ في معاهدة لندن ، لأن المؤتمر لم يعترف بالمعاهدات السرية ، ولم يكترث بالمطالب الايطالية ، على الرغم من التضحيات والخسائر الكبيرة التي قدمتها في الحرب . ولعل من أهم نتائج الحرب ، معاناة ايطاليا من ثقل الديون الحربية والأزمات المالية وتفشي البطالة ، فعمت الفوضى والهياج الشعبي والإضرابات كافة المدن الايطالية ، ولم تتمكن الحكومات الاشتراكية التي تعاقبت على الحُكم بعد انتهاء الحرب ، من إيجاد الحلول الكفيلة بإنهاء الأزمات ومعاناة الشعب الايطالي ، فاضطر الملك فيكتور عمانوئيل الثالث (١٩٠٠ – ١٩٤٦ م) Victor Emmanuel III إلى تكليف بنيتو موسوليني (١٩٢٢ – ١٩٤٥ م) Penito Mussolini في ٣٠ تشرين الأول – أكتوبر ١٩٢٢ م بتشكيل أول حكومة فاشستية في تاريخ ايطاليا [٢٠] .

سيطر الحزب الفاشستي بزعامة موسوليني على الحياة السياسية في ايطاليا ولاسيما بعد انتخابات عام ١٩٢٤ م التي فاز بها بأكثر من (٦٠ %) من الأصوات ، فسيطر على البرلمان وصادر صلاحياتهِ وألغى الانتخابات المحلية ، وفرض سيطرتهُ على صنوف الجيش وأبعد القادة المعارضين لسياستهِ ، واختار رؤساء الجامعات والأساتذة من الحزب الفاشستي ، ووضع الرقابة على الصحافة ، وأسس الشرطة السرية للقضاء على

المناوئين لسياستهِ ، واستخدم الفاشستيون العنف المسلح والاغتيالات للقضاء على خصومهم السياسيين (٢١) .

صاغت الحكومة الفاشستية في ايطاليا ، سياستها الخارجية ، على أساس ، أن ايطاليا لم تحصل على حقوقها الكاملة من الغنائم في مؤتمر فرساي كما أقرت في معاهدة لندن ١٩١٥ م (٢٢) . كما أن علاقات ايطاليا مع كل من فرنسا وبريطانيا ، لم تجرِ بشكلٍ مُرضٍ لشعور ايطاليا بالغُبن ، لاعتقادها بأن فرنسا وبريطانيا كانتا سبباً في حرمانها من الحصول على استحقاقها من غنائم الحرب (٢٣) . من جانبٍ آخر ، كانت سياسة موسوليني الخارجية تقوم على تأسيس إمبراطورية ايطالية تسيطر على حوض البحر المتوسط ، وتجعل بحر الأدرياتيك بحيرة ايطالية ، وبناء اسطول قوي لتحقيق هذين الهدفين ، وذلك يعني ، توتر علاقات ايطاليا مع بريطانيا وفرنسا واليونان ويوغسلافيا(٢٤).

وبعد استعراض الأحوال السياسية العامة في كل من بريطانيا وايطاليا خلال مدة ما بين الحربين . سيحاول الباحث ، البحث عن اسباب ذلك الصراع القائم بين بريطانيا وايطاليا ، وهل كان صراعاً آيديولوجياً مابين الفكر الليبرالي الحر والفكر الفاشستي الديكتاتوري ، أم كان صراعاً من أجل تبادل المصالح والمنافع الاستعمارية في اثنتين من أكثر مناطق العالم حساسية من الوجهتين السياسية والاقتصادية . تلك هي الإشكالية التي سيحاول الباحث الإجابة عنها من خلال سير البحث .

الغزو الايطالي للحبشة :

تعود الأطماع الايطالية بالاستحواذ على الحبشة إلى الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، لما حاولت ايطاليا تأسيس إمبراطورية في شرق أفريقيا تضم أريتريا والصومال والحبشة ، وإذا كانت قد تمكنت من إخضاع أريتريا وأجزاء واسعة من الصومال تحت سيطرتها ، إلا أنها قد أخفقت في إخضاع الحبشة لسيطرتها بسبب مقاومة الأحباش الشديدة للغزو الايطالي (٢٥) . ووقوف فرنسا بقوة إلى جانب الأحباش ، في حين خذلت بريطانيا حليفتها ايطاليا ولم تُقدم لها العون العسكري والسياسي الذي كانت تأملهُ ايطاليا ، ويعود ذلك إلى التباين في الرؤيتين الايطالية والبريطانية ، فقد كانت ايطاليا تعتقد بوجوب بناء موقف واضح وصريح إلى جانب الغزو الايطالي للحبشة مبني بالأساس ضد المصالح الفرنسية في شرق أفريقيا (٢٦). أما بريطانيا ، فقد انتهجت موقفاً سياسياً عقلانياً ، فبدلاً من الذهاب نحو إعلان تأييد العدوان الايطالي على الحبشة والتصعيد العسكري ، لجأت

بريطانيا إلى البحث عن حلٍ سياسي عبر القنوات الدبلوماسية ، لأنها كانت ترى ، أن انتصار الحبشة هو في الحقيقة انتصار لفرنسا ، وذلك يعني تغلغل النفوذ الفرنسي في مناطق أعالي النيل ، وهذا وحده يكفي ليشكل تهديداً كبيراً للوجود البريطاني في مصر والبحر الأحمر ، لذلك عملت بريطانيا على استقلال الحبشة ، ووظفت جهودها السياسية والدبلوماسية لوضع تسوية للمشكلة الحبشية تُرضي جميع الأطراف (٢٧) .

لم تفتأ ايطاليا تذكر هزيمتها المُنكرة في الحبشة نهاية القرن التاسع عشر ، وبوصول الحزب الفاشستي إلى الحُكم في ايطاليا تجددت فكرة غزو الحبشة في أذهان الايطاليين ، ولاسيما أن الأوضاع الأولية كانت مُشجعة لمثل هذا الغزو (٢٨). فقد كانت عُصبة الأمم قد أخفقت للتو في إيجاد تسوية مقبولة للغزو الياباني لمقاطعة منشوريا الصينية ، ويعود ذلك أساساً إلى تخاذل الدول الكبرى أمام السياسة العدوانية اليابانية في شرق آسيا (٢٩) .

حاولت الحكومة الايطالية منذ عام ١٩٣٣ م ، تعبئة الرأي العام الايطالي لتأييد فكرة غزو الحبشة ، بحجة كونها تعترض الطريق ما بين المستعمرتين الايطاليتين (ليبيا والصومال) ، وباحتلالها يصبح الطريق سالكاً مابين الصومال واريتريا والحبشة وليبيا، دون اضطرار السفن الايطالية للمرور بقناة السويس والبحر الأحمر (٣٠) . من جانبٍ آخر ، أصبحت الدعوة لإعادة أمجاد الإمبراطورية الرومانية القديمة ، تشغل صفحات الجرائد والمنتديات الثقافية والاجتماعية ، وحوارات الساسة والمُفكرين (٣١) . هذهِ العوامل مجتمعة وغيرها ، شجعت رئيس الحكومة الايطالية ، بنيتو موسوليني على تجهيز حملة عسكرية كبيرة مزودة بمعدات حربية حديثة وطائرات ومُصفحات ، لغزو الحبشة في تشرين الأول – اكتوبر ١٩٣٥ م (٣٢) .

طلب إمبراطور الحبشة هيلاسلاسي تدخل عُصبة الأمم لنجدة بلادهِ من الغزو الايطالي ، وبعد مناقشات واجتماعات طويلة ، عدت عُصبة الأمم ، ايطاليا دولة معتدية ، وقررت في شهر تشرين الثاني – نوفمبر ١٩٣٥ م ، فرض العقوبات الاقتصادية على ايطاليا ، وعدم تزويدها بالأسلحة والمعدات والأموال ، وفرض حصار بحري عليها . إلا أن الكثير من الدول الأعضاء لم تلتزم بنظام العقوبات لأسبابٍ عدة (٣٣) . كما استمرت الولايات المتحدة الأمريكية بتزويد ايطاليا بالنفط ، لكونها غير مُلزمة بتنفيذ العقوبات على ايطاليا من الوجهة القانونية (لم تكن عضواً في عُصبة الأمم) (٣٤) . فرفضت تنفيذ

الحظر النفطي وفضلت مصالحها الاقتصادية على الالتزام بما أقرته المجموعة الدولية ، مما جعل قرار العُصبة هذا غير مُجدٍ وضعيف من الناحية العملية (٣٥) .

التقارب الايطالي – الألماني :

أعلنت ألمانيا تأييدها القوي لايطاليا في عدوانها على الحبشة وتحديها لقرارات عُصبة الأمم . وفي ٧ آذار – مارس ١٩٣٦ م ، أقدمت القوات الألمانية على احتلال منطقة الراين (٣٦) . وبذلك نقضت ألمانيا ميثاق لوكارنو (٣٧) . بدعوى أن المعاهدة الفرنسية – الروسية المعقودة في ٢ ايار – مايو ١٩٣٥ م ، هي في حقيقتها تحالف عسكري موجه ضد ألمانيا، فعدتهُ انتهاك واضح لميثاق لوكارنو(٣٨). مما دفع بالدول الأوربية ولاسيما فرنسا وبريطانيا إلى عدم إيلاء القضية الحبشية الاهتمام والوقت الكافيين، بسبب انشغالهما بمعالجة التطورات السياسية المتسارعة في أوربا ، نتيجة للخطوات الألمانية التصعيدية والتي لاقت تأييداً صريحاً وواضحاً من حليفتها ايطاليا ، التي اندفعت إلى انتهاج سياسة التقارب مع ألمانيا ، نتيجة للضغوط البريطانية – الفرنسية إزاءها (٣٩) .

الحرب الأهلية الأسبانية ١٩٣٦ – ١٩٣٩ م :

اتخذت اسبانيا جانب الحياد خلال الحرب العالمية الأولى ، وكانت تعاني من تخلف نظامها البرلماني بسبب الديكتاتورية وتفشي البيروقراطية بين أفراد الطبقة الحاكمة مما انعكس بشكلٍ سلبي على اقتصادها الذي عانى هو الآخر من دورة التخلف التي عمت كافة مناحي الحياة في اسبانيا ، في حين كانت معظم الدول الأوربية تنعم بأنظمة برلمانية مقبولة ومتطورة واقتصاديات ناجحة (٤٠) .

وخلال العقد الثالث من القرن العشرين شهدت اسبانيا حُكماً عسكرياً ديكتاتورياً بقيادة ميغول بريمو دي ريفيرا Miguel Primo Di Rivera (١٩٢٣ – ١٩٣٠ م) ، قام خلاله بتعليق العمل بالدستور ، وحل البرلمان ، وفرض الأحكام العُرفية ، وفرض القيود على الحريات العامة والرقابة على الصُحف والمنشورات ، واعتقل زعماء المعارضة ونفى بعضهم إلى خارج اسبانيا (٤٢) .

وبعد استقالة ريفيرا ، جرت انتخابات محلية في نيسان – ابريل ١٩٣١ ، فاز فيها الجمهوريون ، فهدد زعيمهم الكالا زامورا Alcala Zamora (٤٣) . بإشعال الحرب الأهلية ، إن لم يتنازل الملك الفونسو الثالث عن العرش ، ولما تأزمت الأوضاع ، غادر

الفونسو وأسرته إلى فرنسا من دون أن يتنازل رسمياً عن العرش ، بل علق سلطاته الملكية من أجل أن يترك للشعب الأسباني حرية اختيار النظام الجمهوري أم الإبقاء على النظام الملكي (٤٤) .

ومنذ الإعلان عن قيام الجمهورية في اسبانيا منتصف عام ١٩٣١ م ، عملت على إجراء تغييرات اقتصادية شاملة ، شملت القطاع الزراعي بالاستحواذ على الأراضي وتوزيعها على الفلاحين ، وتأميم المؤسسات الصناعية ، وفرض العمل الإلزامي ، وفصل الكنيسة عن الدولة ومُصادرة جميع أملاكها ، وحاكت في جميع هذه التغييرات النموذج السوفياتي ، وأصبحت ذات ميول اشتراكية ، فأدى ذلك ، إلى عزوف المستثمرين الأجانب عن السوق الاسبانية ، وكذلك الحال بالنسبة للاستثمارات المحلية (٤٥) . واشتد الصراع بين الجمهوريين وأحزاب اليسار الثوري من جهة ، والوطنيون وكبار ضباط الجيش ومُلاك الأراضي ومؤيدي الكنيسة وعودة الملكية من جهة أخرى ، من أجل الاستحواذ على السلطة ، ولاسيما أن الحكومة الجمهورية لم تقدم شيئاً للشعب الأسباني ، وتعددت الوزارات خلال الأعوام الأربعة ، وعمت الفوضى ، وكثرت الإضرابات ، واشتدت أعمال العنف والاغتيالات في البلاد (٤٦) .

وفي خِضَم هذه الظروف الصعبة ، جرت انتخابات عام ١٩٣٦ م ، وفاز فيها الجمهوريون بأغلبية ضئيلة ، فأنتهز الملكيون وقادة الجيش هذه الفرصة وقاموا بانقلاب على النظام الجمهوري ، شارك فيهِ الجنرال فرانشيسكو فرانكو Franco (٤٧) قائد القوات المرابطة في مراكش ، فانتقل مع عشرات الألوف من قواتهِ إلى اسبانيا ، لتبدأ حرب أهلية طاحنة ، شاركت فيها العديد من الدول الأوربية والولايات المتحدة ، وانتهت بانتصار ساحق للملكيين وأنصار الكنيسة على النظام الجمهوري الناشئ في اسبانيا (٤٨) .

الموقف الايطالي من الحرب الأهلية الاسبانية :

أصبحت الفرصة سانحة أمام ايطاليا وألمانيا للوقوف إلى جانب الجنرال فرانكو ، لإلحاق الهزيمة بالجمهوريين من أنصار الاشتراكية والديمقراطية ، فقدمت ايطاليا مساعدات كبيرة للثوار ساعدتهم على تحقيق الانتصار ، فأرسلت عشرات الألوف من الجنود والدبابات والطائرات ، كما ساهمت الغواصات والسُفن الايطالية بمحاصرة السواحل الاسبانية لمنع وصول الإمدادات إلى الجمهوريين (٤٩) .

ظهر التقارب الايطالي – الألماني جلياً منذ نهاية عام ١٩٣٦ م ، حين وقع البلدان بروتوكول سري في ٢١ تشرين الأول – أكتوبر ١٩٣٦ م ، حدد بموجبهِ انتهاج كِلا البلدين سياسة مشتركة في الشؤون الخارجية (٥٠) . وتضمن البروتوكول ، اعتراف الحكومة الايطالية بالنفوذ الألماني في حوض نهر الدانوب ، مقابل اعتراف الحكومة الألمانية بالنفوذ الايطالي في البحر المتوسط وشرق أفريقيا والحبشة . وعلى أثر ذلك التقارب ، توصل البلدان إلى عقد محور روما – برلين الذي شكل نواةً لدول المحور بانضمام اليابان إليهِ قبل الحرب (٥١) .

وضعت ايطاليا مقدراتها السياسية والعسكرية والاقتصادية لمساعدة الجنرال فرانكو ، حيث كانت تأمل في الحصول على نفوذ سياسي واقتصادي في اسبانيا وتحقيق مصالحها في البحر المتوسط من خلال حصولها على قواعد بحرية وجوية في جزر البليار ذات الأهمية الستراتيجية مما يعطيها الأفضلية السوقية في غرب المتوسط ، ويتيحُ أمامها المجال للتنافس على مضيق جبل طارق . كما يصبح بإمكانها ، بعد الاتفاق مع الحكومة الاسبانية ، فتح ملف القضية المراكشية وإعادة توزيع مناطق النفوذ والامتيازات فيها ، مما يسمح لايطاليا بالحصول على نصيب منها (٥٢) .

الموقف البريطاني من الحرب الأهلية الاسبانية :

خلال النصف الثاني من العقد الرابع من القرن العشرين ، دخلت أوربا في المراحل الأخيرة للتحضير للحرب العالمية الثانية ، نتيجة لوصول النازيين إلى الحُكم في ألمانيا ، وانتهاج هتلر سياسة تصعيدية بهدف الضغط على فرنسا وبريطانيا لتحقيق مصالح ألمانيا القومية والاقتصادية والسياسية ، والتقارب مع ايطاليا الفاشستية مما ولد ضغوطات كبيرة على فرنسا وبريطانيا اللتين عملتا على تدارك الموقف واحتواء الضغوطات الألمانية – الايطالية بانتهاج ما عُرِفَ بسياسة الاسترضاء ، تحاشياً لوقوع الصِدام العسكري معهما(٥٣) .

أعلنت بريطانيا عن موقفها الرافض لأي شكلٍ من أشكال التدخل في الشؤون الاسبانية ، لأنها أيقنت ، أن تدخلها في اسبانيا سيعطي ايطاليا وألمانيا الحجة الكاملة في التدخل مما سيؤدي إلى الإضرار بمصالحها الحيوية في البحر المتوسط ومستعمراتها ، ويُهَدد بتأزيم الوضع السياسي والأمني في أوربا (٥٤) . فضلاً عن أن بريطانيا كانت تخشى الانقسام الداخلي حول المشكلة الاسبانية ، فقد كان حزب العُمال البريطاني يَدعم

الجمهوريين الأسبان ، بينما كان حزب المُحافظين يميل إلى تأييد الملَكيين والجنرال فرانكو ، فيما كانت رؤية الرأي العام البريطاني منقسمة هي الأخرى حسب انتماءهم الحزبي وتوجهاتهم السياسية ، وقسم آخر ، كان يرى ضرورة السماح للمتطوعين بالذهاب إلى اسبانيا للقتال إلى جانب هذا الطرف أو ذاك ، في حال بقي الموقف الرسمي البريطاني رافضاً للتدخل . في حين كانت نسبة كبيرة من الرأي العام البريطاني تُؤيد موقف الحكومة البريطانية ، وتطالب بأن تنآى حكومتهم عن التدخل في اسبانيا ، لأن ذلك سيشكل عبئاً سياسياً وعسكرياً واقتصادياً واجتماعياً على بريطانيا ، ويزيد العداء والبغضاء مع ايطاليا وألمانيا ولاسيما خلال هذهِ الفترة الحرجة في تاريخ أوربا (٥٥) .

واستجابة للرأي العام البريطاني والأوربي وافقت بريطانيا على عقد مؤتمر في أيلول – سبتمبر ١٩٣٦ م ، في لندن وحضره مندوبون عن ٣٦ دولة ، أعلن خلاله عن تشكيل لجنة دولية لمراقبة مبدأ عدم التدخل في القضية الاسبانية ، وبذلت اللجنة جهوداً كبيرة لتحقيق منع التدخل في الشأن الاسباني ، إلا أنها أخفقت في ذلك تماماً ، لأن الدول الرئيسية الداعمة للأطراف المتحاربة في اسبانيا لم تستجب لدعوات اللجنة الدولية ولم تتعاون معها ، بل استمرت ايطاليا وألمانيا في دعم الجنرال فرانكو ، فيما استمر الاتحاد السوفياتي بدعم القِوى الجمهورية والشيوعية في اسبانيا (٥٦) .

إخفاق لجنة عدم التدخل ، والتطورات السياسية والعسكرية في اسبانيا التي كانت تسير لصالح الجنرال فرانكو ، جعلت الموقف الحكومي البريطاني والفرنسي المتردد وغير الواضح . ضعيفاً أمام ايطاليا وألمانيا .

بعد ازدياد التقارب الايطالي – الألماني ، وانتهاجهما سياسة مشتركة أو اتخاذهما موقف موحد إزاء الحرب الأهلية الأسبانية ، وتقديمهما مساعدات عسكرية وسياسية كبيرة للجنرال فرانكو ، وهو الأمر الذي كان يتعارض مع مصلحة كل من بريطانيا وفرنسا اللتين كانتا تخشيان من تسارع الأحداث واتساع شُقة الخِلاف مع ايطاليا وألمانيا فيمتد من أسبانيا ليشمل أوربا بأسرِها (٥٧) . أما الأمر الآخر الذي كانت تخشاه بريطانيا وفرنسا هو اختلال نظام التوازن الدولي القائم في البحر المتوسط ولاسيما في حوضهِ الغربي وفقدانهما السيطرة عليهِ لصالح ايطاليا وألمانيا ، خاصة وأن سياسة الدعم الايطالي والألماني للجنرال فرانكو والتطورات العسكرية والسياسية على الأرض ، تُرَجِح إمكانية انتصار أنصار الملكية في اسبانيا (٥٨) .

لذلك اتجهت بريطانيا وفرنسا إلى انتهاج سياسة جديدة ومُغايرة تتلائم مع تطور الأوضاع السياسية المُتسارعة في أوربا والتي تُنَبأ بمسارها نحو المجهول ، فقد بدا واضحاً ، عجز عُصبة الأمم حيال الغزو الايطالي للحبشة ، وإخفاقها في وقف الحرب الأهلية الأسبانية ، وتمادي اليابان في فرض سيطرتها على منشوريا الصينية والتوسع في مناطق شرق آسيا والهند الصينية ، والحؤول دون تصاعد المد النازي والفاشيستي في أوربا ، ووقف العدوان والتجاوز على الدول الأخرى ، وإعادة السلام والأمن إلى أوربا والعالم (٥٩) .

اتفاقية البحر المتوسط لعام ١٩٣٧ م :

فقد سعت بريطانيا لاحتواء الخطر الايطالي المُتنامي والمُهدد لنفوذها في البحرين المتوسط والأحمر وفي مستعمراتها ومناطق نفوذها ولاسيما المنتشرة منها في الوطن العربي ، ومكافحة خطر الدعاية الفاشستية ضدها التي أصبح تأثيرها واضحاً على سكان المستعمرات البريطانية من العرب والمسلمين (٦٠) . إلى جانب الرغبة البريطانية المُلِحة في إيجاد قنوات للتفاهم والتقارب مع ايطاليا ، بهدف إبعادها عن ألمانيا النازية ، لأن التقارب والتفاهم بين الاثنين يشكل قوة كبيرة تُهَدد محيطها الإقليمي والقاري ،وتُمثل خطراً قادماً يُنذر بقيام حرب كبرى جديدة في أوربا (٦١).

بدأت المفاوضات بين بريطانيا وايطاليا في أواخر عام ١٩٣٦ م ، من أجل التوصل إلى صيغة اتفاق حول ضمان مصالحهما في البحر المتوسط ولاسيما المتعلقة منها بقناة السويس ، ووضع القواعد العسكرية البريطانية فيها ، وتبادل المنفعة المشتركة لعائدات القناة المالية (٦٢) .

وكانت ايطاليا قد دخلت المفاوضات مع بريطانيا وهي في الوقت نفسه ، تتفاوض مع اسبانيا ، حيث وقعت اتفاقاً معها ، حصلت بموجبهِ على جُزُر البليار الستراتيجية بصيغة الاستخدام المؤقت ، مما جعل موقفها التفاوضي أقوى مع بريطانيا ، فوسعت من حجم مساوماتها مع بريطانيا ، للحصول على قَدَرٍ أكبر من المصالح والنفوذ في البحر المتوسط (٦٣) . فيما دخلت بريطانيا المفاوضات للمحافظة على الوضع الراهن في البحر المتوسط وعدم الإخلال بميزان القِوى النافذة فيهِ ، إذ ينسجم ذلك تماماً مع سياسة التهدئة التي انتهجتها كل من بريطانيا وفرنسا تجاه سياسة التصعيد والاستفزاز اللتين كانتا سمتين بارزتين من سمات السياسة الخارجية لكل من ايطاليا وألمانيا خلال ثلاثينيات القرن العشرين (٦٤) .

وقعت بريطانيا وايطاليا اتفاقية البحر الأبيض المتوسط والمسماة باتفاقية (الجنتلمان) في روما في ١٥ كانون الثاني – يناير ١٩٣٧ م . واتفق الطرفان على تأكيد رغبتهما في تحسين العلاقات بين البلدين في جميع الميادين ، وزيادة التعاون المشترك لتحقيق مصالحهما وتثبيت دعائم الأمن والسلام ليعم جميع القِوى في البحر المتوسط ، في ظل احترام هذه الحقوق والمصالح [٦٥] . كما أكدتا على حرية النقل البحري في المتوسط ، ولم تُبديا رغبتهما في تعديل الوضع الحالي أو بتغيير الحالة الراهنة المتعلقة بالسيادة في البحر المتوسط ، واتفقتا على وقف أي نشاط يُعَرِض علاقتهما الجيدة للضرر ، والتي تُعَد في الوقت الراهن محوراً أساسياً في سياسة البلدين الخارجية والتي يجب أن تحظى بتأييد ودعم شعبّي وحكومتَي البلدين ، لأن اتفاقية الجنتلمان تُعَد محطة أولى للوصول إلى السلام النهائي بين البلدين ، وأن أيٍ من بنودها ليس مُوَجهاً ضد أطرافٍ أو قِوى أخرى[٦٦] .

أمنت بريطانيا من خلال هذا الاتفاق على مصالحها العسكرية في قناة السويس ومجمل الأراضي المصرية ، كما أمنت على مكاسبها المادية المُتأتية من المِلاحة البحرية . وحصلت ايطاليا على حق الأفضلية في حماية مصالحها في القناة ، كما حصلت على مردودات مالية جراء مُطالباتها المُتكررة لحقوق ورثة الايطاليين من الذين ساهموا في حفر وبناء قناة السويس ولاقوا حتفهم أيام الخديوي إسماعيل [٦٧].

على الرغم من أن هذهِ الاتفاقية قد عُقِدَت أثناء الحرب الأهلية الأسبانية ، وقصدت منه بريطانيا ، الحفاظ على الحالة الراهنة في البحر المتوسط وبخاصة حوضه الغربي ، إلا أن ايطاليا لم تلتزم بما وَقَعَت عليهِ في الاتفاقية ، واستمرت بتقديم المساعدات العسكرية والدعم اللوجستي اللازم لإدامة التفوق الميداني للجنرال فرانكو والملكيين ، فقد ساهمت الطائرات والغواصات الايطالية بشكل فاعل في إيقاف الدعم العسكري المُقَدَم للجمهوريين عبر البحر المتوسط [٦٨] .

لمواجهة التحركات العسكرية الايطالية التي خرقت الأمن وحرية المِلاحة الدولية في البحر المتوسط ، دعت بريطانيا إلى عقد مؤتمر دولي في مدينة نيون السويسرية لإيقاف (تهديدات القرصنة) كما سمي المؤتمر ، الذي قرر في ١٤ أيلول – سبتمبر ١٩٣٧ م[٦٩]، اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالدفاع عن سلامة وأمن طرق المِلاحة الدولية ، وتشكيل دوريات بحرية وجوية مشتركة ، تضم قطعات بريطانية وفرنسية ومن دول أخرى ، تحمل أوامر

صريحة وصارمة لإغراق الغواصات ، وتدمير الطائرات الايطالية المعتدية ، فكان لهذهِ الإجراءات أثر بالغ في إيقاف الهجمات الايطالية في غرب المتوسط (٧٠) .

اتفاقية البحر المتوسط والشرق الأوسط لعام ١٩٣٨ م :

حين شعرت بريطانيا ، بأن كل الجهود التي بذلتها في سبيل إيقاف الحرب الأهلية الاسبانية أو منع التدخل فيها ، لم تُؤدِ إلى النتائج المرجوة منها . كما لم تؤدِ اتفاقية البحر المتوسط مع ايطاليا إلى ما كانت تبتغيهِ بريطانيا من توقيعها ولاسيما هدفها بإبعاد ايطاليا عن ألمانيا ، لذا قررت الحكومة البريطانية البدء بمباحثات جديدة مع الحكومة الايطالية تمهيداً للوصول إلى عقد اتفاقية جديدة تكون أكثر شمولية وإلزاماً من معاهدة الجنتلمان ، من أجل الحفاظ على مصالح بريطانيا الحيوية في البحر المتوسط التي أخذت تتهددها الأطماع الايطالية بشكل أكبر ، خاصة وأن الحكومتين البريطانية والفرنسية مازالتا مُلتزمتين بسياسة التهدئة إزاء ايطاليا وألمانيا بهدف احتواء التدهور الحاصل في الأوضاع السياسية الأوربية وإبعاد شبح الحرب الأوربية – الأوربية قدر المُستطاع (٧١) .

رحبت الحكومتين الايطالية والبريطانية ببدء المفاوضات لعقد اتفاقية جديدة لضمان مصالحهما في البحرين الأبيض والأحمر ومناطق الشرق الأوسط ، إلا أن وزير خارجية بريطانيا ، انتوننى آيدن ، عارض تقديم أي تنازلات جديدة لصالح ايطاليا ، على خِلاف ما كان يُؤمن بهِ رئيس الوزراء ، نيفل تشمبرلين ، ويعتزم تقديمهُ للايطاليين ، مما أحدثَ أزمة داخل الحكومة البريطانية ، انتهت بتقديم آيدن استقالتهُ ، فَقُبِلَت ، وعُينَ اللورد هاليفاكس وزيراً للخارجية ، الذي كان على اتفاق كامل مع تشمبرلين في أفكارهِ وتوجهاتهِ السياسية (٧٢) .

ويعود الخِلاف بين آيدن وتشمبرلين إلى أن الأول ، كان قد رفض منح ايطاليا تنازلات أخرى قبل أن ينفذوا وعودهم بسحب جنودهم ومتطوعيهم من اسبانيا ، وكان يرى أن المباحثات مع ايطاليا يجب أن تؤدي إلى تسوية عامة تشمل البحر المتوسط بكاملهِ ، بما في ذلك ، تسوية المشكلة الاسبانية ، على أن يتم ذلك ، على أساس من التفاهم والتشاور الوثيق مع فرنسا ، وأن يكون اعتراف بريطانيا بالإمبراطورية الايطالية في شرق أفريقيا وبمركزها في الحبشة ، وسيلة هامة لمساومتها أثناء المفاوضات للوصول إلى تسوية مقبولة معها ، وعارض بشدة أن يسبق الاعتراف البريطاني بدء

المفاوضات أو أساساً لها (٧٣) . فيما كانت رؤية تشمبرلين مبنية على أساس الاستمرار بسياسة التهدئة مع ايطاليا وألمانيا ، وذلك يتطلب موقفاً بريطانيا مرناً إزاء ، تحقيق ايطاليا بعض المكاسب العسكرية والسياسية والاقتصادية في اسبانيا ، مقابل أن تكسب بريطانيا مساندة ايطاليا في تهدئة الأوضاع العامة في البحر المتوسط ، وأن تعمل على جعل السياسة الألمانية مرنة ومعتدلة في حل الخلافات والمشاكل الأوربية بعيداً عن التهديد بالقوة العسكرية وشن الحرب والعدوان (٧٤) .

و فور تسلم هاليفاكس وزارة الخارجية ، بدأت المحادثات الايطالية – البريطانية في ٨ آذار – مارس وانتهت بتوقيع الاتفاقية في ١٦ نيسان – أبريل ١٩٣٨ م في العاصمة روما ، وتركزت المباحثات على أساس قبول الشروط الايطالية باعتراف بريطانيا بالإمبراطورية الايطالية في شرق افريقيا ومركزهم في الحبشة ، وأن يتفاوض الطرفان حول منح ايطاليا تسهيلات في البحرين المتوسط والأحمر (٧٥) . وكان الايطاليون يُطلِعون ألمانيا على مُستجدات المُباحثات مع بريطانيا أولاً بأول ، ومن جانب آخر ، أكدوا للألمان ، أن التقارب والتفاهم مع بريطانيا لن يكون على حساب العلاقات الستراتيجية والوطيدة القائمة بين ايطاليا وألمانيا (٧٦) .

وقد تضمنت الاتفاقية محاور عدة ، وكان في مقدمتها ، وجوب المحافظة على الأوضاع الراهنة في البحر المتوسط وعدم التعرض للمِلاحة الدولية ومكافحة القرصنة ، مع الأخذ بنظر الاعتبار المصالح الفرنسية في حوض المتوسط ، نظراً لتزايد الوجود العسكري الايطالي في كل من ليبيا واسبانيا . والتأكيد على دعم سياسة عدم التدخل في الشؤون الاسبانية ، ووجوب سحب ايطاليا قواتها النظامية من الأراضي الاسبانية (٧٧) . وبناءً على طلب بريطانيا ، تعهدت ايطاليا بالعودة إلى عُصبة الأمم وأخذ دورها في مجلس العُصبة كدولة كبرى ، غير أنها ربطت ذلك بعودة ألمانيا إلى العُصبة (٧٨) . كما تم الاتفاق على اعتراف بريطانيا بِضم الحبشة إلى الممتلكات الايطالية في شرق افريقيا ، مع الأخذ بنظر الاعتبار ، تحديد الحدود الحبشية مع كل من الصومال البريطاني ، والسودان وكينيا والصومال الايطالي ، وضمان حقوق بريطانيا في بحيرة تانا ، وحرية التعامل التجاري في البحر الأحمر وشرق افريقيا والحبشة ، وضمان حرية انتقال وعمل المبشرين (النصارى) بغض النظر عن الطائفة والجنسية ، والاتفاق على تنظيم العلاقات التجارية بين شرق افريقيا الايطالي وبريطانيا ومستعمراتها على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة (٧٩) .

وتوصل الطرفان إلى اتفاق حول مسألة تبادل المعلومات العسكرية المتعلقة منها بالتحركات الحربية للقوات البحرية والبرية والجوية لكلا الطرفين المتواجدة في أعالي البحار وفي البحر المتوسط والبحر الأحمر وخليج عدن والأراضي الأفريقية ، ووجوب إعلام كل من الطرفين ، الطرف الآخر ، في حالة عزمهِ بناء قواعد عسكرية بحرية أو برية أو جوية جديدة في البحرين المتوسط والأحمر (٨٠) .

وفيما يتعلق بمناطق شرق البحر الأحمر وخليج عدن ، أكد الطرفان على سيادة واستقلال العربية السعودية واليمن ، وعدم التدخل في أي صراع ينشأ بينهما ، وتكثيف جهودهما لإقرار السلام في منطقة الجزيرة العربية (٨١) . وتقاسم النفوذ في الجزر الواقعة في البحر الأحمر التي تخلت عنها تركيا بموجب معاهدة لوزان عام ١٩٢٣ م ، على شرط أن لا ينشأ عن ذلك نوع من أنواع السيادة أو بناء تحصينات أو خطوط دفاعية عليها (٨٢) . ووافقت بريطانيا على السماح للمواطنين والشركات الايطالية بحرية التجارة في محمية عدن ، وحرية الدخول والسفر والسكن وإقامة الصناعات والِحرَف فيها وفق اللوائح القانونية المُطبقة في المحمية (٨٣) .

وصدرَ بيان خاص بالدعاية ، ولعل موضوع الدعاية والدعاية المُضادة ، كان من أهم الموضوعات التي رغبت الحكومة البريطانية في مناقشتها والتوصل إلى اتفاق نهائي بشأنها مع الحكومة الايطالية . حيث اتفق الطرفان على إيقاف الدعاية المُضادة لكليهما ، وعدم استغلال الرأي العام ووسائل الإعلام ضد الطرف الآخر ، لأن ذلك يضر بمصالح الطرفين ، ويمس جوهر هذهِ الاتفاقية ، التي من شأنها التقريب بين حكومتي وشعبي البلدين (٨٤) .

وفيما يتعلق بقناة السويس ، فقد صدر بيان خاص ألحِقَ بوثائق الاتفاقية وعُدَ أحد ملاحقها ، حيث اتفق الطرفان على الالتزام الكامل والدائم ببنود اتفاقية القسطنطينية المُوَقَعَة في ٢٩ تشرين الأول – أكتوبر ١٨٨٨ م ، والتي تم بموجبها ضمان حرية المِلاحة لجميع القِوى في قناة السويس في أوقات السِلم والحرب (٨٥).

حُدِدَت مدة الاتفاقية بعشر سنوات ، وفي حالة رغبة أحد الطرفين الانسحاب من الاتفاقية فعليهِ إعلام الطرف الآخر تحريرياً ، على أن يتم إنهاء العمل بموجبها بعد ثلاثة أشهر من تاريخ الإعلام التحريري (٨٦) .

استجابت كِلا الحكومتين لبنود الاتفاقية وطبقت الكثير منها ولاسيما خلال الشهور الأولى بعد توقيع الاتفاقية التي دخلت حيز التنفيذ في ١٦ تشرين الثاني – نوفمبر ١٩٣٨م. ثم عادت الدعاية الايطالية المُضادة لبريطانيا إلى ما كانت عليهِ قبل توقيع اتفاقية عام ١٩٣٨ م ، ولاسيما أثناء وبعد الغزو الايطالي لألبانيا في نيسان – أبريل ١٩٣٩ م (٨٧) .

هوامش ومصادر البحث :

(1) John Bagot Glubb ; Britain and the Arabs : A Study of Fifty Years 1908 – 1958 , London , Hadder and Stoughton, 1959 , P . 94 – 96 .

(2) Liewellyn Woodward ; British Foreign Policy between the First and the Second World Wars , London , Her Majesty Stationery Office , 1970 , P . 25 – 27 .

(3) Ibid ; P . 30 .

(4) Jean Louis ; La Imperialisme Coloniale Italiene De 1870 , Roma , Edizioni Falasci , 1968 , P . 11 – 12 .

(٥) عبد العزيز عبد الغني ، الاستعمار الايطالي وأثرهُ على العروبة والإسلام في افريقيا ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية بجامعة الدول العربية ، ١٩٧٧ م ، ص ٢٧ – ٢٩ .

(٦) المصدر نفسه ، ص ٣١ .

(7) Vircino Gayda ; Italia – Einghilterra La inevitable Conflitto, Roma , Edizioni de all Giornale D'Italia , 1943 , P . 46 .

(٨) محمد رفعت ، تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٩ م ، ص ١٢٩ .

(9) Jean Louis ; Op.Cit. , P . 51 – 53 .

(١٠) رجب حراز ، التوسع الايطالي في شرق افريقيا وتأسيس مستعمرتي أريتريا والصومال ، القاهرة ، مطبعة جامعة القاهرة،١٩٦٠ ، ص٣٦–٣٧.

(١١) المصدر نفسه ، ص ٣٩ .

(12) Vircino Gayda ; Op.Cit. , P . 48 .

(١٣) محمد رفعت ، المصدر السابق ، ص ١٣٣ .

(١٤) رجب حراز ، المصدر السابق ، ص ٤٠ .

(15) Vircino Gayda ; Op.Cit. , P . 50 – 51 .

(16) Jean Louis ; Op.Cit. , P . 57 – 58 .

(١٧) نقولا زيادة ، محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار الايطالي إلى الاستقلال ، القاهرة ، معهد الدراسات العربية العالية،١٩٥٨ ، ص٨٠–٨٢.

(١٨) محمد رفعت ، المصدر السابق ، ص ١٣٦ .

(١٩) معاهدة لندن : معاهدة سرية وُقِعَت بين ايطاليا وبريطانيا وفرنسا في ٢٦ نيسان – أبريل ١٩١٥ م ، تعهدت بموجبها ايطاليا الاشتراك في الحرب إلى جانب دول الوِفاق الودي خلال مدة لا تتعدى الشهر من تاريخ توقيع الاتفاق ، مقابل حصولها على بعض الجُزُر في بحر الأدرياتيك ، وأجزاء من ممتلكات الدولة العثمانية وألمانيا ، وتعديل الحدود الليبية – الأرتيرية وفق المطالب الايطالية ، وإعادة المُقاطعات الايطالية الخاضعة للإمبراطورية النمساوية . وأعلنت ايطاليا اشتراكها في الحرب في ٢٣ أيار – مايو ١٩١٥ م ؛ Jean Louis ; Op.Cit. , P . 60 .

(٢٠) عبد الفتاح إبراهيم ، حقيقة الفاشية ، بغداد ، مطبعة الأهالي ، ١٩٤٢ م ، ص ٤٦ – ٤٧ .

(21) Jean Louis ; Op.Cit. , P . 66 – 67 .

(22) Ibid ; P . 61 .

(23) Vircino Gayda ; Op.Cit. , P . 54 .

(24) Luigi Villari ; Italian Foreign Policy under Mussolini , New York , Devin – Adair Co. , 1956 , P . 76 .

(٢٥) استغلت ايطاليا الأوضاع الداخلية المضطربة في الحبشة ، فإحتلت أجزاء واسعة منها ، ووَقَعت معاهدة اوتشالي Ucciali مع منليك الثاني Menelik II عام ١٨٨٩ م . ونتيجة لعدم التزام ايطاليا ببنود المعاهدة ، ألغى منليك الثاني معاهدة اوتشالي من طرف واحد ، فحدثت بين الطرفين معركة امبالاجي عام ١٨٩٥ م ومعركة عدوة عام ١٨٩٦ م، سجلت فيهما الحبشة انتصارات باهرة على الجيش الايطالي، وبذلك قضت على أحلام ايطاليا ببناء مستعمرة ايطالية في شرق افريقيا . وبناءً على طلب ايطاليا وقعت معاهدة صُلح أديس أبابا ، تم بموجبها تنظيم علاقات البلدين على أُسس ومفاهيم جديدة ؛ ممتاز العارف ، أريتريا بين إحتلالين ، بغداد ، دار الجاحظ ، ١٩٧٩ ، ص ١٢٦ – ١٢٧ ، سعيد أحمد الجناحي ، أريتريا على أبواب النصر ، بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٧٥ ، ص٨٤–٨٥ .

(٢٦) رفضت فرنسا الاحتلال الايطالي للحبشة بسبب تنافس البلدين في شمال افريقيا ، وانضمام ايطاليا إلى الحِلف الثلاثي مع ألمانيا والنمسا – المجر ، الذي كان موجهاً بالأساس ضد فرنسا ، لذلك قدمت فرنسا السلاح والمال إلى الحبشة عن طريق مستعمرتها في جيبوتي . أما بريطانيا ، حليفة ايطاليا التي شجعتها على إقامة إمبراطورية استعمارية في شرق افريقيا ، فقد امتنعت عن تقديم المعونة العسكرية والإسناد السياسي لايطاليا بدعوى أن ما قامت بهِ ايطاليا يُعَد عدواناً على الحبشة ؛ سمعان بُطرس فرج الله ، العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين ١٨٩٠ – ١٩١٨ م ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٤ ، ص ١٢٧ – ١٢٨ .

(٢٧) آمال محمد إبراهيم ، الصراع الدولي حول البحر الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، بيروت ، دار الفكر المعاصر ، ١٩٩٣ م ، ص١٨٩–١٩٠ .

(٢٨) كان تقدير الحكومة الايطالية ، هو أن عُصبة الأمم قَلَما تولي اهتماماً جدياً بالنِزاعات التي تحدث خارج أوربا ، ومن ذلك ، فشلها في فرض تسوية بشأن النِزاع الحدودي بين بوليفيا والبورغواري في أمريكا اللاتينية . كما فشلت العُصبة في إيقاف الغزو الياباني لمنشوريا

الصينية في شرق آسيا ، لذلك فأن عُصبة الأمم سوف لن تولي اهتماماً فيما لو أقدمت ايطاليا على غزو الحبشة في شرق افريقيا ، وسيكون بإمكان الدبلوماسية الايطالية إقناع عُصبة الأمم بصواب إجراءاتها وأحقيتها في احتلال الحبشة ؛ أحمد سويلم العُمَري ، أصول العلاقات السياسية الدولية ، ط ٣ ، القاهرة مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٥٩ م ، ص ١٠٨٦ ؛ Luigi Villari ; Op.Cit. , P . 78 .

(٢٩) هربرت فِشَر ، تاريخ أوربا في العصر الحديث (١٧٨٩ – ١٩٥٠ م) ، تعريب أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع ، ط ٤ ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٤ م ، ص ٦٤٥ .

(٣٠) آمال محمد إبراهيم ، المصدر السابق ، ص ١٩٢ .

(31) Luigi Villari ; Op.Cit. , P . 79 .

(٣٢) هربرت فِشَر ، المصدر السابق ، ص ٦٤٦ .

(٣٣) محمد عبد الرحمن برج ، قناة السويس ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٣ م ، ص ١٠٩ – ١١٠ .

(٣٤) لم تنضم الولايات المتحدة الأمريكية إلى عُصبة الأمم ، ويرجع ذلك إلى رفض الكونغرس الأمريكي المصادقة على معاهدات فرساي بما فيها ميثاق عُصبة الأمم ؛ هربرت فِشَر ، المصدر السابق ، ص ٥٧٤ .

(٣٥) أحمد سويلم العُمَري ، المصدر السابق ، ص ١٠٨٨ .

(٣٦) منطقة الراين : وتُسمى كذلك (رينانيا) . تقع على الحدود الفاصلة بين ألمانيا وكل من بلجيكا ولوكسمبورغ وفرنسا ، عُدَت منطقة منزوعة السلاح لمسافة ٥٠ كيلومتر داخل الأراضي الألمانية بموجب بنود معاهدة فرساي ١٩١٩ م . أعادت ألمانيا احتلالها في آذار ١٩٣٦ م بغرض تحصينها ؛ هيرمن كندر و فيرنر هيلغيمن ، أطلس dtv تاريخ العالم : من البدايات حتى الزمن الحاضر ، ترجمة الياس عبدو الحلو ، ط ٢ ، بيروت ، المكتبة الشرقية ، ٢٠٠٧ م ، ص ٤٧٤ – ٤٧٥ .

(٣٧) ميثاق لوكارنو : عُقِدَ مؤتمر دولي في مدينة لوكارنو السويسرية لتحديد منطقة الراين والتأكيد على كونها منطقة منزوعة السلاح ، ومن أهم بنودهِ حصول ألمانيا على مقعد داعم في مجلس عُصبة الأمم ، مقابل التزامها بتنفيذ بنود معاهدة فرساي . ووقع الميثاق في ١٦ تشرين الأول – أكتوبر ١٩٢٥ م ، ودخل حيز التنفيذ في ١٤ أيلول – سبتمبر ١٩٢٦ م ؛ هربرت فِشَر ، المصدر السابق ، ص ٦١١ .

(٣٨) رياض الصمد ، تطور الأحداث الدولية في القرن العشرين ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للنشر ، ١٩٩٩ م ، ص ٢٩٦ .

(39) Luigi Villari ; Op.Cit. , P . 84 – 85 .

(٤٠) إيمان البرزنجي ، دور ألمانيا في الحرب الأهلية الأسبانية ١٩٣٦ – ١٩٣٩ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية (ابن رشد ، جامعة بغداد) ، ٢٠٠٠ ، ص ١ – ٢ .

(٤١) ميغول بريمو دي ريفيرا : قائد عسكري اسباني ، ذو خبرة عسكرية طويلة ، خدم مع القوات الاسبانية في كوبا والفليبين ومراكش ، وشارك في الحرب الاسبانية – الأمريكية ، عُينَ حاكماً عسكرياً لمناطق عدة في أسبانيا ، أُختير رئيساً للوزراء عام ١٩٢٣ م واستقال عام ١٩٣٠ م ، وتوفي في باريس بعد أشهر من استقالتهِ ؛ رياض الصمد ، المصدر السابق ، ص ٣٠٢ .

(42) Luigi Villari ; Op.Cit. , P . 84 .

(٤٣) الكالا زامورا (١٨٧١ – ١٩٤٩ م) : سياسي أسباني معروف ، تقلد عدة مناصب وزارية في العهد الملكي ، تزعم المعارضة المطالبة بإقامة النظام الجمهوري . وسُجِن لنشاطهِ السياسي عام ١٩٣٠ م ، وأنتخب كأول رئيس للجمهورية الاسبانية الثانية ؛ محمد شفيق غربال ، الموسوعة العربية المُيسرة ، القاهرة ، الدار العربية للطباعة والنشر ، ١٩٨٢ م ، ص ٤٤ .

(٤٤) إيمان البرزنجي ، المصدر السابق ، ص ٢٣ .

(٤٥) جميل مصعب محمود ، اسبانيا من الديكتاتورية إلى الديمُقراطية ، مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد (١٦) ، ١٩٩٠ م ، ص ١٣٠ .

(٤٦) هربرت فِشَر ، المصدر السابق ، ص ٦٥٢ .

(٤٧) فرانشيسكو فرانكو : قائد عسكري اسباني ، أبعدهُ الجمهوريون إلى مراكش ، من أنصار الملكية والكنيسة ، قاد الثورة ضد النظام الجمهوري ، وأصبح رئيساً للوزراء عام ١٩٣٩ م ؛ محمد شفيق غربال ، المصدر السابق ، ص ١٢٨١ .

(٤٨) فردريك معتوق ، معجم الحروب ، بيروت ، جروس برس ، ١٩٩٦ م ، ص٢٣٧ .

(٤٩) بيير رونوفن ، تاريخ القرن العشرين ، ترجمة نور الدين حاطوم ، ط ٢ ، القاهرة ، دار الفكر ، ١٩٨٠ م ، ص ٤٥١ .

(٥٠) وليام شيرر ، تاريخ ألمانيا الهتلرية ، ج ٢ ، ترجمة خيري حماد ، بغداد ، مكتبة المتنبي ، ١٩٦٢ م ، ص ٤٣ – ٤٤ .

(٥١) رياض الصمد ، المصدر السابق ، ص ٣٠٢ .

(٥٢) بيير رونوفن ، المصدر السابق ، ص ٤٥١ – ٤٥٢ .

(٥٣) وليام شيرر ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٤٦ .

(٥٤) عبد الحميد البطريق ، التيارات السياسية المعاصرة ١٨١٥ – ١٩٧٠ م ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، ١٩٩٦ م ، ص ٣٦٥ .

(٥٥) رياض الصمد ، المصدر السابق ، ص ٢٧٩ – ٢٨٠ .

(٥٦) عبد الحميد البطريق ، المصدر السابق ، ص ٣٦٥ – ٣٦٦ .

(٥٧) هربرت فِشَر ، المصدر السابق ، ص ٦٥٣ .

(٥٨) بيير رونوفن ، المصدر السابق ، ص ٤٥٣ .

(٥٩) رياض الصمد ، المصدر السابق ، ص ٣٠٤ .

(٦٠) بيير رونوفن ، المصدر السابق ، ص ٤٥٤ – ٤٥٥ .

(٦١) فردريك معتوق ، المصدر السابق ، ص ٢٣٩ – ٢٤٠ .

(62) IL. Documenti Diplomatici Italiani ; Telegramma Lettera , No. 16/3095 , Di Legazion D' Italia in Egitto Per Ministro degli Affari Esteri , Sin.ciano , Settembere , 1936 , P . 220.

(٦٣) رياض الصمد ، المصدر السابق ، ص ٢٨٢ .

(٦٤) هيرمن كندر و فيرنر هيلغيمن ، المصدر السابق ، ص ٤٦٨ .

(٦٥) بيير رونوفن ، المصدر السابق ، ص ٤٥٧ .

(66) IL Documenti Diplomatici Italiani , Telegramma Lettera , No. 5/3096 , Di Ministro degli Affari Esteri Per Legazion D' Italia in Egitto, Gennaio, 1937,P. 27.

(٦٧) عبد الحميد البطريق ، المصدر السابق ، ص ٣٦٧ – ٣٦٨ .

(٦٨) آ.ج.ب ، تايلر ، أصول الحرب العالمية الثانية ، ترجمة مصطفى كمال خميس ، القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٩٠ م ، ص ١٥٢ .

(٦٩) المصدر نفسه ، ص ١٥٤ .

(٧٠) عبد الحميد البطريق ، المصدر السابق ، ص ٣٦٤ .

(٧١) هربرت فِشَر ، المصدر السابق ، ص ٦٥٤ .

(٧٢) آ.ج.ب ، تايلر ، المصدر السابق ، ص ١٧٠ .

(٧٣) المصدر نفسه ، ص ١٧٠ – ١٧١ .

(٧٤) عبد الحميد البطريق ، المصدر السابق ، ص ٣٦٦ .

(75) IL Documenti Diplomatici Italiani , Telegramma Lettera , No. 11/3098 , Di Ministra degli Affari Esteri Per Legazion D' Italia in Egitto , Maggio, 1938, P . 56

(٧٦) هربرت فِشَر ، المصدر السابق ، ص ٦٥٤ .

(٧٧) بيير رونوفن ، المصدر السابق ، ص ٤٦٠ .

(٧٨) عبد الحميد البطريق ، المصدر السابق ، ص ٣٦٨ .

(٧٩) فردريك معتوق ، المصدر السابق ، ص ٢٤٥ .

(٨٠) رياض الصمد ، المصدر السابق ، ص ٤٧٢ .

(٨١) آمال محمد إبراهيم ، المصدر السابق ، ص ١٩٧ .

(٨٢) المصدر نفسه ، ص ١٩٨ .

(٨٣) سعيد أحمد الجناحي ، المصدر السابق ، ص ١٠٢ – ١٠٣ .

(٨٤) عبد الحميد البطريق ، المصدر السابق ، ص ٣٧٠ .

(٨٥) محمد عبد الرحمن برج ، المصدر السابق ، ص ١٢٣ – ١٢٤ .

(٨٦) Luigi Villari ; Op.Cit. , P . 112 .

(٨٧) آ.ج.ب ، تايلر ، المصدر السابق ، ص ١٧٦ .